اللاجئون السوريون في تركيا

محمود قايا *

ملخص: يتناول هذا البحث موجات الهجرة نحو تركيا، وتأثيراتها في حالة الحرب السورية، بوصفها امتدادًا للحراك الشّعبيّ الذي انطلق في تونس، وانتشر في المنطقة سريعًا، فموجات الهجرة المكثّفة التي بدأت نتيجة الحرب الأهليّة في سوريا اتجهت نحو تركيا بشكل رئيس. كما نتناول في هذا البحث الأسباب التي دفعت السّوريّين إلى اختيار تركيا بلدًا للجوء، والمناطق التي يتمركزون فيها، والتّجارب التي يعيشونها في هذه المناطق، وتأثيرهم وإسهاماتهم في اقتصاد تركيا، وتأثير صلة القربى والرّوابط الثّقافيّة والتّاريخيّة المشتركة بين تركيا وسوريا في عملية الهجرة، وذلك في ضوء المعطيات المتنوّعة التي بأيدينا.

* جامعة حران، تركيا

Syrian Refugees in Turkey

MAHMUT KAYA*

ABSTRACT This research examines the waves of migration towards Turkey and its effects, especially in the Syrian war case, best described as an extension of the popular demonstrations out broke in Tunisia and spread rapidly in the region. After the war, intense migration waves headed mainly to Turkey. By utilizing various related data, this research discusses the reasons led the Syrians to choose Turkey as a country of asylum, and the areas in which they reside, their experiences in these areas, their impact on the Turkish economy, and the effect of the cultural and historical ties between Turkey and Syria on the migration process.

* Harran University, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/1)
115 - 105

منطقة الشّرق الأوسط وقدرها المشؤوم:

أدّى انهيار الإمبراطوريّات التي كانت تضمّ تحت جناحها العديد من العناصر الدّينيّة والعرقيّة والثّقافيّة المتنوّعة إلى نشوء مبادرات لإقامة الدّول على أساس الفكرة الوطنيّة، فحاول كلّ مجتمع إحياء نفسه في إطار الهويّة الوطنيّة الخاصّة به، وكما هو الحال في جميع المناطق شهدت المناطق النّائية من الدّولة العثمانيّة أيضًا عمليّة التّحوّل المجتمعيّ هذه، فبعد انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة تحرك الكثير من الأقاليم الواقعة تحت السّيطرة العثمانيّة، وفي مقدّمتها منطقة البلقان والشّرق الأوسط من أجل إقامة دولها الوطنيّة الخاصّة بها، ورغم أنّ معظم هذه المبادرات حصلت بطرق سلميّة، فإنّ القسم الأكبر منها لم تسلم من الاستعمار، وعاشت دول الشّرق الأوسط في ظلّ حكومات الانتداب والانقلابات والمجالس العسكريّة والصّراعات الدّاخليّة منذ قرن أو يزيد، وبينما كانت هذه الدّول تعيش قدرها المشؤوم على أيدي حفنة من النّخب العسكريّة والسّياسيّة التي لا تكترث بمطالب المجتمع في الحريّة والدّيمقراطيّة؛ اندلعت الاحتجاجات في تونس عام 2011، ثم امتدّت حتى اجتاحت دولًا أخرى مثل مصر وسوريا واليمن وليبيا والبحرين، ليأخذ بعدًا إقليميًّا، وأطلق الخبراء والمختصّون على هذا الحراك الاجتماعيّ مفهوم "الرّبيع العربيّ".

فالجماهير التي عاشت طويلًا تحت وطأة القمع والاضطهاد والتّعذيب والفقر والبطالة والتّضخّم المرتفع والفساد والسّياسات المزاجيّة قالت: "كفى!"، ونزلت إلى السّاحات، لكنّ جهود المجموعات التي افتقرت إلى التّنظيم الكافي والقيادة والدّعم السّياسيّ والاقتصاديّ تعرّضت للشّلل في العديد من الدّول؛ فتحوّلت سوريا وليبيا إلى ساحة للصّراعات الدّاخليّة، وأبعد معمّر القذّافيّ عن السّلطة، وقتل بطريقة شنيعة، ولا تزال الفوضى والأزمة سيّدة الموقف في ليبيا، وفي مصر تنحّى حسني مبارك عن السّلطة وحلّ مكانه محمّد مرسي، الذي اعتقله الجيش وسجنه بعد فترة قصيرة، من خلال الانقلاب عليه، وأصبح البلد تحت الحكم العسكريّ، وبقيت تونس الدّولة الوحيدة التي استكملت العمليّة بطريقة معتدلة نسبيًّا دون أن تشهد صراعًا داخليًّا أو أزمةً سياسيّةً، أمّا في جارتنا سوريا، فبدأت الاحتجاجات عام 2011، وسرعان ما تحولت إلى صراعات مسلّحة بين المجموعات المختلفة، ولا يزال بشّار الأسد متمسّكًا بالسّلطة والحرب مستمرة في بلده، وبسبب هذه الحروب والهجرات والأزمات الإنسانيّة تحوّل "الرّبيع العربيّ" الذي بلغ عامه الثّامن إلى ما يسمى بالشّتاء العربيّ، بل إلى جهنّم بالنّسبة لبعض الشّعوب، ولم يقتصر تأثيره على الدّول المذكورة، بل تجاوزها إلى الدّول المجاورة أيضًا، وتأثّرت العديد من دول العالم بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الصّراعات، وتبوّأت الهجرة مكانها في جدول أعمال جميع دول العالم، كما تحمّلت دول الجوار مثل تركيا ولبنان والأردنّ والعراق ومصر العبء الأكبر من تكاليف الهجرة السورية.

كانت تركيا الدّولة الأكثر استقبالًا للّاجئين بعد عهد الإمبراطوريّة، حيث استقبلت حوالي مليونيّ لاجئ/ مهاجر أغلبهم من الأصول التّركيّة عام 1987، وهذا العدد بالطّبع يعدّ صغيرًا مقاربةً مع العدد الذي زاد على 3.5 مليون سوريّ[1] لجؤوا إلى الأراضي التّركيّة منذ عام 2011،[2] تتأثّر تركيا تأثّرًا بالغًا باتّجاهات الهجرة المتغيّرة، وذلك بسبب موقعها المركزيّ المتوسّط في خطوط الهجرات الدّوليّة بين آسيا وإفريقيا وأوربّا، وارتباطها بالعديد من الدّول المانحة والمستقبلة للمهاجرين[3]. ومن هنا لم تسلم تركيا من تأثير حركات الهجرة التي تشهدها واحدة من المناطق المذكورة، وإلى جانب تدفّق اللّاجئين إليها من مختلف الدّول، مثل أفغانستان والعراق وإيران والباكستان- تستضيف تركيا حاليًّا أكبر عدد من اللاجئين السّوريّين؛ لتكون بذلك الدّولة الأكثر استقبالًا للّاجئين في العالم إلى الآن.

تزخر أدبيّات الهجرة بالأسباب التي تدفع النّاس إلى الهجرة، وتأتي في مقدّمة هذه الأسباب رغبة المهاجرين في تأمين معيشة أفضل لهم ولعائلاتهم، ويمكن القول: إنّ الزّيادة الحاصلة في ظاهرة الهجرة سواء من حيث النّوعيّة أم الكميّة لها صلة وثيقة بالتّغيّرات التي تحدث في أسواق العمالة في البلدان المتقدّمة،[4] لكنّ السّبب الأساسيّ في الهجرات التي شهدتها منطقة الشّرق الأوسط بعد عام 2011 هو الحروب/ الصّراعات الإقليميّة، والأزمات السّياسيّة والإنسانيّة، وما يصحبها من ندرة الوصول إلى الاحتياجات البشريّة الأساسيّة، وقد بلغ عدد اللّاجئين السّوريّين المسجّلين في كلّ من تركيا والأردن ولبنان ومصر والعراق 5.624.891 لاجئًا، بينهم 433.760 لاجئًا يعيشون في المخيّمات، بحسب معطيات المفوّضيّة العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين.[5] وتفيد معطيات المديريّة العامّة للهجرة التركية بوجود 3.562.523 لاجئ سوريّ مسجّل في تركيا لغاية حزيران / يونيو 2018؛ بينهم 214.618 لاجئًا في مراكز الإيواء، و3.347.905 لاجئين يعيشون في انسجام مع السّكان المحليّين في المدن والأرياف[6].

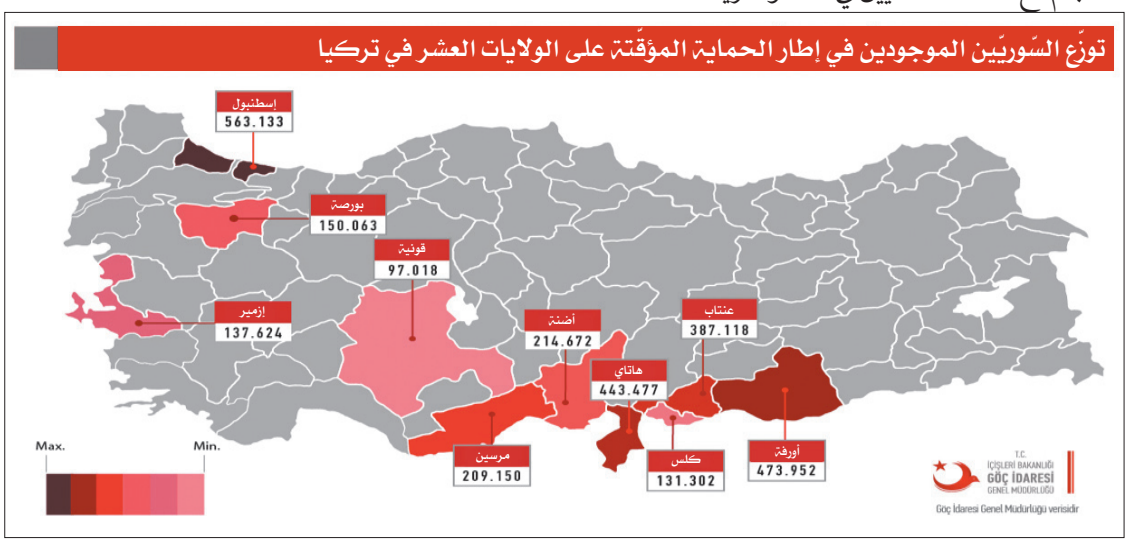

المخطط 1: الولايات العشر الأولى الأكثر ازدحامًا بالسّوريّين

هل السّوريّون لاجئون أو ضيوف أو مهاجرون؟

هناك تصنيفات مختلفة للأشخاص الذين يغيّرون أماكنهم طوعًا أو كرهًا، ويشكّل اللاجئ والمهاجر وطالب اللّجوء أكثر الفئات البشريّة المهاجرة شيوعًا، تطلق كلمة المهاجر على الأشخاص المهاجرين بوصفها صفةً عامّةً، ويطلق طالب اللّجوء (asylum seeker) على الشّخص الذي ينتظر نتيجة طلبه للحصول على صفة اللّجوء في بلد آخر غير موطنه الأصليّ بحثًا عن الأمن وهربًا من الظّلم والاضطهاد، في إطار المواثيق الوطنيّة أو الدّوليّة، ويجب على الشّخص مغادرة البلاد إذا كانت نتيجة الطّلب سلبيّةً، وإذا لم يمنح إذن الإقامة على أساس إنسانيّ أو لسبب آخر، حينئذ يتعامل مع هذا الشّخص كأيّ أجنبيّ مقيم في البلاد بصفة غير شرعيّة، ويمكن إبعاده خارج الحدود.[7] في حين تحمل كلمة اللّاجئ (refugee) صفةً قانونيةً. وقد ظهرت هذه الصّفة بفعل المأساة الإنسانيّة التي شهدها العالم في الحرب العالميّة الثّانية التي أسفرت عن تهجير 20 مليون شخص من ديارهم وأوطانهم، وتذكر (المادة 14/ 1) من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان عام 1948 أنّه "لكلّ فرد حقّ التماس ملجأ في بلدان أخرى والتّمتّع به خلاصًا من الاضطهاد"، أمّا الأمم المتّحدة فقد عرّفت اللّاجئ بأنّه "الشّخص الذي يوجد خارج بلد جنسيّته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يسوّغه من التّعرّض للاضطهاد بسبب العنصريّة، أو الدّين، أو القوميّة، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعيّة معيّنة، أو إلى رأي سياسيّ، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظلّ/ تستظلّ بحماية ذلك البلد، أو العودة إليه خشية التّعرّض للاضطهاد".

وقد حدّد الوضع القانونيّ للاجئين على المستوى الدّوليّ في اتفاقيّة (معاهدة) جنيف لعام 1951 و"البروتوكول الإضافيّ لاتفاقيّة وضع اللاجئين" في عام 1967، ومنحت الاتفاقيّة الأطراف ذات الصّلة استثناءين مهمّين فيما يتعلّق بسريانها؛ أوّلهما متعلّق بالتّاريخ، (وهو على شكل خيارين: 'باستثناء الأحداث التي وقعت قبل 1951'، أو 'الأحداث الواقعة دائما')، والآخر متعلّق بالجغرافية، وقد حدّدت تركيا التزاماتها الدّوليّة في قضيّة اللاجئين وطالبي اللّجوء وفقًا لـ"معاهدة جنيف 1951" و"البروتوكول المتعلّق بالوضع القانونيّ للّاجئين لعام 1967". فقد أعلنت تركيا وهي من أوائل الدّول التي انضمّت إلى معاهدة جنيف وفقًا للبيان المؤرّخ في 29 آب/ أغسطس –1961 أنها ستطبّق استثناء "التّقييد الجغرافيّ" الوارد في المعاهدة، أي أنّها لن تستقبل الشّخص القادم من خارج أوربّا باعتباره "لاجئًا" مهما كانت حجّته، إذ يمنح الأشخاص القادمون (فقط القادمون من أوربّا) إلى تركيا صفة "اللّاجئ" و"اللّاجئ المشروط" و"الحماية الدّوليّة" و"الحماية المؤقّتة". أمّا الوضع القانونيّ للسّوريّين المقيمين في تركيا فهو "الحماية المؤقّتة" في إطار "نظام الحماية المؤقّتة" الذي شكّل مؤخرًا.[8] ومن هنا فإنّ السّوريّين الذين لا يحملون صفة اللّاجئ يعيشون في تركيا تحت الحماية المؤقّتة وفقًا للتّرتيبات القانونيّة المذكورة، والشّعب التّركيّ ينظر إليهم بمفهوم "الضّيف" و"المهاجر" ويعاملهم على هذا الأساس.

تعـدّ ثقافة الضّيافة عرفًا موروثًا من الثّقافة القديمة التي كانت منتشرةً قديمًا في الأناضول، ويقوم اصطلاح المهاجر على مفهوم الهجرة التي وقعت في التّاريخ الإسـلاميّ، فهجرة سـيّدنا محمّـد صـلى الله عليـه وسـلّم إلى المدينـة هربًا من بطـش قريش في مكّة، وتسـميته أهـل المدينة بالأنصـار والوافديـن من مكّـة بالمهاجرين أدّت إلى تطـوّر علاقات التّعـاون والتّضامن وبناء مجتمع قائم على المرجعيّة الدّينيّة.

ضرب الشّـعب التّركيّ أروع الأمثلة العمليّـة في الاهتمام والتّعاون والتّضامن والمشـاركة التي يتطلّبها مفهوم الضّيافة ومفهوم المهاجرين والأنصار، ولاسـيّما في المناطق الحدوديّة، وممّا يشـير إلى هذا القبول المجتمعيّ وجود 98 ٪ من السّـوريّين جنبًا إلى جنب مع إخوانهم الأتراك في المدن، وقد أظهر السّكان المحليّون، ولاسيّما في المناطق الحدوديّة، أمثلةً مهمّةً لحياة الأنصار مع السّـوريّين؛ فتقاسـم السّـكان المحليّون بيوتهم وأشـياءهم وموائدهم مع السّوريّين وفق ما تمليـه عليهم الرّوابط التّاريخيّة والثّقافيّة القديمة مع سـوريا، ولم يتخلّف الضّيوف السّـوريّون عن التّعبير عن امتنانهم وشـكرهم للشّـعب التّركيّ بحسـب البحوث التي جرت ولاسـيّما في الولايات الحدوديّة.

هل تركيا بلد الغربة أو بلد الأقرباء؟

تسـبّبت الصّراعات في سـوريا في نشـوء "موجات الهجـرة" المفاجئة إلى الـدّول المجاورة، واضطـرت دول الجـوار إلى مواجهـة الهجـرة الجماعيّة المفاجئة، وتشـكّل تركيـا الدّولة الأكثر اسـتقبالًا للاجئـين السّـوريّين مـن بـين دول الجـوار، كما هـو واضـح في الجـدول الآتي التّابع للمفوّضيّة العليا للأمم المتّحدة لشـؤون اللّاجئين، إذ يقيم في تركيا حاليًّا أكثر من 3.5 مليون سوريّ تحت الحماية المؤقّتة، يعيش من هذه الكتلة البشريّة 8 ٪ فقط في المخيمات، بينما يعيشون 92 ٪ منهم جنبًا إلى جنب مع الشّعب التّركيّ.

اسم الدولة	المصدر	التاريخ	النسبة	التعداد
تركيا	المفوّضيّة العليا لشؤون اللّاجئين	28 يونيو 2018	٪ 63.3	3.562.523
لبنان	المفوّضيّة العليا لشؤون اللّاجئين	31 مايو 2018	٪ 17.5	982.012
الأردن	المفوّضيّة العليا لشؤون اللّاجئين	24 يونيو 2018	٪ 11.9	666.596
العراق	المفوّضيّة العليا لشؤون اللّاجئين	31 مايو 2018	٪ 4.5	250.708
مصر	المفوّضيّة العليا لشؤون اللّاجئين	31 مايو 2018	٪ 2.3	129.507
أخرى (شمال إفريقيا)	المفوّضيّة العليا لشؤون اللّاجئين	15 مايو 2018	٪ 0.6	33.545

الجدول 1 : توزّع اللّاجئين السّوريّين في دول المنطقة
المرجع: https: / /data2.unhcr.org /en /situations /syria

رغـم أنّ الأرقـام الـواردة أعـلاه هـي نتيجة سياسـة البـاب المفتوح التـي انتهجتهـا تركيا بصفـة قانونيّة، فإنّ الرّوابـط التّاريخيّة والثّقافيّة وعلاقات القرابة بين الطّرفين تشـير إلى المعنى السوسـيولوجيّ لهـذه الأرقـام، ولا شـكّ أنّ الرّوابـط التّاريخيّـة والثّقافيّة الموروثـة من العهد العثمانيّ تشـكّل بعض تلك الرّوابط؛ فالعلاقات التي بدأت مع معركة مرج دابق عام 1516م إنّـما تسـتند إلى مـاض يمتـدّ إلى 400 عام، قبـل أن يصل إلى نقطـة النّهاية مع اتفاقيّة سـايكس بيكـو عـام 1916، وقد حدثت خلال هذه الفترة تفاعلات إداريّة واجتماعيّة وثقافيّة بين المدن الحدوديّـة الحاليّة، مثل أنطاكية وكلّس وعينتاب وأورفة وماردين ونظيراتها السـورية، كالرّقّة وإدلـب وكوبـاني (عين العـرب) وحلب، ومن الممكـن رؤية آثار الذّاكرة المشـتركة من خلال العديد من الطّقوس الثّقافيّة في الزّيّ وثقافة المطبخ والموسـيقا والفنون الشّعبيّة والعمارة والفنّ ومراسـم الاحتفالات والنّزهات، ولا ننسـى أنّ أواصر القربى تكوّنت نتيجة الزّواج المتبادل أيضًا في المناطق التي ازدهرت فيها التّجارة والزّيارات المتبادلة بين الطّرفين قبيل الحرب،[9] وقد أدّت علاقـات التّجارة/ التّهريب بين أنطاكية وأورفة وعينتاب وكلّس وإدلب والرّقّة وكوباني وحلب- دورًا كبيرًا في تنمية المنطقة لعهود طويلة، كما أنّ روابط العشيرة والقربى القائمة قبل نشوء الدّول الوطنيّة تبقى دليلًا واضحًا على قدم العلاقات بين المجتمعين.

وقـد منحـت الإدارة العثمانيّـة فرصة العيش المشـترك -إلى جانـب أتباع العقائـد المختلفة من المسـلمين واليهود والنّصـارى واليزيديّين الخاضعين لها- للعنـاصر العرقيّة الأخرى، مثل العـرب والتّركمان والأكراد، والعشـائر والقبائل التي تسـتظلّ تحت هـذه الإثنيّات أيضًا، ففي الدّراسة التي أجراها م. سايكس في أقاليم الأناضول والعراق وسوريا التي كانت تحت حكم الإمبراطوريّـة العثمانيّـة أجـرى تصنيفه للعشـائر وفقًا لتوصيف الاسـم والدّين وعـدد أفراد العائلة والثّقافة والعادات- فقد وردت أسـماء العشـائر في إقليم سـوريا في الدّراسـة المذكورة على الشّـكل الآتي؛ شـيخان، غوران، برزا، رشـقان، عليقانلي، ميلان (ميللي) برزيه (كيدقان، شـايقان، شـادادان، علي ديدنلي، معافان، زروان، بيجان، قركت جهـان، دينان، مير، ديدان)، ورغم وجود بعض الاختلافات في تسـميتها فإنّه ورد ذكر العشـائر المرتبطة بأواصر القربى في سـوريا وتركيـا في تقرير يعود إلى عام 1970 على الشّـكل الآتي: عليان، بـراق، بقّارة، برازي، (عدوان، علاء الدّينلي، بيجانلي، دنانلي، ديدانلي، كتقان/ كتقانلي، شدادي، سيحانلي)، بادللي، بيديـلي (قريشـكلي)، بيني محمد، جميـلي، ألبيلي، غاراجنـا، غوران/ كـوران، حديدي، هبيت، مندان، مشـهور، سـياله، شـارقيان، شـيخان، شـيخانلي، ميللي، ميران، طماح، طاي، تركمان، رشوان، توركان.[10]

المخطط 2: روابط القربى في طرفي الحدود السورية التّركيّة

أدّت الحدود المقامة بين الدّول الوطنيّة إلى قطع أواصر القربى، ولكنّ النّاس في كلا الطّرفين حافظوا عليها من خلال التّبادل الثّقافيّ والاجتماعيّ، وتبادل الزّيارات، والمشاركة في الأفراح والأتراح، والزّواج المتبادل، وبفضل روابط القربى والتّضامن في كلا المجتمعين حصلت الهجرة التي بدأت عام 2011 بشكل سلس يؤمّن الانسجام، وتلقّى المهاجرون السّوريّون من أقاربهم الأتراك مساعدات في مجالات عدّة، مثل الإيواء والأمن والصّحّة والتّغذية والإجراءات البيروقراطيّة.

يشكّل التّمركز المكانيّ للمهاجرين إشارةً أخرى إلى الرّوابط المميّزة بين تركيا وسوريا، وعند النّظر إلى توزّع السّوريّين في تركيا، نرى أنّ 1.628.231 شخصًا (45٪ من أصل 3.5 مليون) يعيشون في الولايات الحدوديّة وجوارها، ويشكّل هذا العدد نصف أعداد السّوريّين في تركيا تقريبًا، بمعنًى آخر، يقيم 5 أشخاص تقريبًا من أصل 10 سوريّين في الولايات الحدوديّة وجوارها، هذا التّمركز المكانيّ يذكّرنا في الواقع بالمبدأ القائل "النّسبة الكبرى من المهاجرين يختارون المكان الأقرب مسافةً للاستقرار فيه"[11] وهو الوارد في القانون الأوّل من قوانين الهجرة السّبعة المبيّنة في الدّراسة العلميّة الأولى التي أجراها رفانستاين ذات الصّلة بالهجرة، وقد نشر دراسته عام 1885 بعنوان "قوانين الهجرة" (The Laws of Migration)، وعند النّظر إلى التّمركز الواقع في دول الجوار الأخرى لسوريا (انظر المخطّط 2) تبين أنّ التّمركز الواقع في تركيا يتجاوز مبدأ قرب المسافة المذكور، ومن هنا يظهر هذا المخطّط أمامنا بوصفه نتيجة للرّوابط القديمة بين المجتمعين، والتي تتجاوز القرب الجغرافيّ بين تركيا وسوريا.

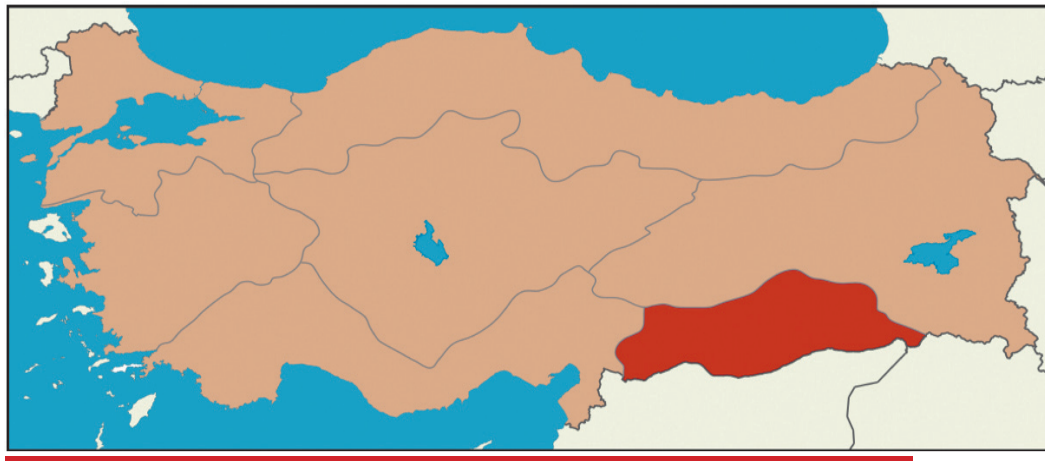

المخطط 3: يقيم قرابة نصف السّوريّين في تركيا في الولايات الحدوديّة وجوارها

والجدير بالذّكر هنا أنّ أعداد السّوريّين في المناطق الحدوديّة المذكورة أعلاه يدلّ على قوّة العلاقات التّاريخيّة والثّقافيّة، وعلاقات النّسب القائمة مع تركيا، وقد أشارت إحدى الدّراسات التي أجرتها إحدى المؤسّسات الدّوليّة إلى وجود تقارب ثقافيّ أكبر بين السّوريّين والسّكّان المحليّين في المدن الكبرى في المناطق الحدوديّة في غرب البلاد، وقد أدّى هذا الأمر إلى تيسير الانسجام، وتخفيف التّوتّرات بين المجتمعين،[12] ومن ثمّ لا تشكّل تركيا عامةً والولايات الحدوديّة خاصةً بلدًا أجنبيًّا أو اغترابًا، بل بلد الصّلة والوطن والأمّ وبلد الأجداد، ورغم أن حدود الدّولة الوطنيّة فرّقت بين الإخوة وأولاد العمومة والأخوال والخالات على طرفيّ الحدود، إلّا أنّ عمليّات النّزوح الأخيرة كانت وسيلة في إعادة توحيد هذا الافتراق القسريّ، غير أنّ حجم الوافدين الكبير شكّل عبئًا ثقيلًا، تجاوزت التزاماته التزامات القرابة، وفي هذا الصّدد، عزّزت الذّاكرة التّاريخيّة والثّقافيّة المشتركة فكرة القبول لدى المجتمع، وتعاون جميع سكّان البلاد في تحمّل الأعباء.

هل السّوريّون نعمة أو نقمة؟

تحمل عملية النّزوح بحدّ ذاتها أعباءً مختلفةً بالنسبة للنّازحين والأماكن التي نزحوا إليها على حدّ سواء، فالحاجات الأساسيّة بدءًا من التّعليم والعمل والصّحّة والإيواء والغذاء، وصولًا إلى القمامة والنّفايات التي تنتجها جماهير النّازحين، تتطلّب تكلفةً اقتصاديّةً معيّنةً واستخدامًا للأفراد، ومن الواضح أنّ نزوح السّوريّين إلى تركيا شكّل عبئًا اقتصاديًّا معيّنًا على الميزانيّة العامّة والميزانيّة الخاصّة للأفراد، فوفقًا للأرقام الرّسميّة، بلغت الكلفة الماليّة المصروفة على الضّيوف السّوريّين خلال الفترة التي تجاوزت سبع السنوات قيمة 84 مليارًا و880 مليون ليرة تركيّة، تعادل هذه القيمة بالدّولار الأمريكيّ مبلغ 30 مليارًا و285 مليونًا و573 ألف دولار أمريكيّ، تتضمّن المصاريف المذكورة الخدمات المقدّمة منذ عام 2011

وحتى اليوم في مجالات: خدمات إدارة الكوارث والطوارئ التّابعة لرئاسة الوزراء، وخدمات الأمـن والنّظـام العامّ، والخدمات الصّحيّـة، وخدمات التّعليم، والخدمـات المقدّمة في مناطق درع الفرات، والخدمات البلديّة، والخدمات المتعلّقة بالأنشطة التّطوّعيّة الأخرى،[13] إذ يعتمد 82 ٪ من السّوريّين في معيشتهم على المعونات التي تقدّمها الدّولة وفقًا لنتائج المسح السّوريّ البارومـتريّ عـام 2017.[14] ومـن الواضـح أنّ الغالبيّـة العظمى من السّـوريّين يعتمدون في معيشتهم على صندوق الاتّحاد الأوربّيّ والمساعدات العامّة والخاصّة.

وللميداليّة وجه آخر، هو الإسـهامات التي يوفّرها السّـوريّون للاقتصاد التّركيّ، فالهجرة تشكّل أزمةً من ناحية، وفرصةً من ناحية أخرى؛ لأنّها لا تقتصر على هجرة البشر فقط، بل بلغ رؤوس الأموال أيضًا، ولدى النّظر من هذه الزّاوية، نجد انّه أسّست في تركيا 6 آلاف و322 شراكـة عمل سـورية ما بين عامـي 2011 و2017، كما يلاحظ أنّ اسـتثمارات السّـوريّين في تركيـا تجاوزت قيمتها 360 مليون دولار أمريكيّ،[15] وتجدر الإشـارة إلى أنّ المناطق الحدوديّة ولاسـيّما المدينة الصّناعيّة في عينتاب كان لها الحظّ الأوفر من هذه الاسـتثمارات، فقد بلغ عدد الشّركات السورية المنشأة ألفًا و247 شركةً وفقًا لمعطيات عام 2017،[16] فإذا كان اللّاجئون السّـوريّون شـكّلوا عبئًا عامًّا من ناحية، فإنّهم من ناحية أخرى قدّموا إسـهامًا كبيرًا في اقتصاد تركيّا إذا أخذ بالحسـبان هجـرة رؤوس الأموال، ومن ناحية أخـرى، لا بدّ من تمكين الأدمغة المهاجـرة من أجل خدمـة النّازحين والمجتمع المضيف على حدّ سـواء؛ وإلّا هاجرت إلى أوربّا باعتبارها عامل جذب مهمّ.

مـن الواضح أنّ السّـوريّين يشـكّلون عبئًا معيّنًـا على اقتصاد تركيّا، وهذا يشـكّل نوعًا من الاسـتياء لدى السّـكّان الفقراء في معظم المدن الكبيرة، ولهذا لا بدّ من الإسراع في التّخطيط في مجال العمل والعمالة، وجعل العمل إلزاميًّا بالنّسـبة لبعـض النّازحين؛ لأنّ المعونات تولّد بعد مدّة نمط حياة قائمًا على البطالة والاعتماد على المعونات، وللحدّ من ذلك، يجب على المؤسّسات العامّـة والمنظّـمات الأهليّة إعداد المشروعات، ولاسـيّما مشروعات المنظّـمات الدّوليّة، بحيث تقوم على تشغيل العمالة السورية.

الخاتمة

أدّت الصّراعـات والحـروب والانقلابـات والحكومات الاسـتبداديّة إلى تدهور الظّروف المعيشـيّة في منطقـة الشّرق الأوسـط، فالربيـع العربيّ بفعـل تدخّل الجهـات الفاعلـة الدّوليّة جلـب الحـرب والموت والدّمـار والظّلم إلى المنطقة، بدل الأمن والاسـتقرار، فاضطرّ سـكّان المنطقـة إلى تـرك ديارهـم وأوطانهـم، واندفعـوا لاجئين بشـكل جماعـيّ إلى الـدّول المجاورة، ومـا عشـناه في النّموذج السّـوريّ منح تركيـا تجربةً مهمّةً في مجـال الهجرة، فقـد أدّت الرّوابط الدّينيّـة والتّاريخيّـة والثّقافيّة والعرقيّـة والقربى الموروثة من الماضي بين البلديـن دورًا كبيرًا في

القبـول والتّضامن والتّعاون خلال عمليّة الهجرة، لكنّ حجم الكتلة البشريّة المهاجرة، وطول مـدّة الإقامة، والظّـروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة السّـائدة في المدن التي اسـتقبلت المهاجرين رافقتهـا صعوبـات مختلفة أيضًا. وإذا كانت المواثيق الدّوليّة التي تشـارك فيهـا تركيا تمتنع عن إطـلاق صفـة اللّاجئين على الأشـخاص القادمين من الشّرق الأوسـط؛ فـإن ثقافة الأناضول والاعتقادات الدّينيّة السّائدة تعدّ السّوريّين القادمين ضيوفًا ومهاجرين، وقد عاملهم الشعب التركي وتركيا على هذا الأساس، وأنشأت آليات قبول مختلفةً مهمّةً في هذا الخصوص، وحال الميراث التّاريخيّ المشترك بين المجتمعين نسبيًّا دون شعور السّوريّين بالغربة في تركيا، وشاركت رؤوس الأموال السورية في دعم الاقتصاد التّركيّ، ولكنّ بعض المناطق لم تخل من المشكلات الاقتصاديّة بسـبب مسـتويات البطالة الإقليميّة لكون معظم المهاجرين من الأطفال والنّساء. من ناحية أخرى، يشكّل تشغيل السّوريّين بصفة غير قانونيّة وبأجور زهيدة في المدن الصّناعيّة حقيقـةً مؤلمـةً. وعندما نأخذ الظّـروف جميعها بعين الاعتبار، يمكننا القـول: إنّ الأمر لن يخلو من الصّعوبات، وأنّ المهاجرين السّـوريّين سيتعرّضون للصّعوبات نظرًا لكثرة أعدادهم، لهذا السّـبب، لا بدّ من مراجعة سياسـات الهجرة، وإعداد مخطّطات وإسـتراتيجيّات طويلة الأمد، ورجاؤنـا الأسـاسيّ هـو أن يبذل الجميـع جهودهم من أجـل وضع حدّ للحـروب في مناطق الصّراع، وفي مقدمتها سوريا، ووضع حلول سياسيّة في ضوء المبادئ الديمقراطيّة.

الهوامش والمصادر :

1. http://www.unhcr.org/tr/unhcr-turkiye-istatistikleri، تاريخ زيارة الموقع: 07 . 07. 2018.
2. م. مراد أردوغان، لاجئو المدن من "الانفصال" إلى "الانسجام"، وإدارة البلديّات للّاجئين السّوريّين: إسطنبول نموذجًا، منشورات اتّحاد بلديّات مرمرة الثّقافيّة، كانون الثاني/ ديسمبر 2017، ص16.
3. أحمد إج دويغو، ودملا ب. أكسل، الهجرة غير النّظاميّة في تركيا، منشورات IOM، أنقرة 2012، ص17.
4. قوّت لورد أوغلو، الهجرة غير النّظاميّة إلى تركيا وبعض تداعياتها على سوق القوّة العاملة، العمل والمجتمع، 1/ 2015، العدد 44، ص30.
5. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria#_ga=2.60098923.752542550.1530 1105976754.1530954031-954031، تاريخ زيارة الموقع: 07. 07. 2018.
6. http://www.goc.gov.tr/icerik6/gecici-koruma_363_378_4713_icerik، تاريخ زيارة الموقع: 07. 07. 2018.
7. http://publications.iom.int/system/files/pdf/iml31_turkish_2ndedition.pdf، تاريخ زيارة الموقع: 08. 07. 2018.
8. أردوغان، المرجع السابق، ص16-17.
9. محمود قايا، "الضّيافة لدى الجار: العيش في تركيا من منظور الجمعيّات التي أسّست من أجل

اللّاجئين السّوريّين". TheJournal of AcademicSocialScienceStudies International Journal of SocialScience, Autumn III 2015, 263- 279, doi:http://dx.doi.org/10.9761/JASSS3050, رقم 39، ص271.

10. محمود قايا، السّوريّون في تركيا: التّداخلات والمواجهات: 36 -35 ،2017 ،Hiperlink.
11. جمال يالجين، سسيولوجيا الهجرة، منشورات Anı، أنقرة 2004.
12. مجموعة الأزمات الدولية، اللاجئون السوريون في تركيا: تخفيف التوترات في المدن، تقرير أوروبا رقم: 248، 2018، ص3.
13. https://www.aa.com.tr/tr/ekonomi/basbakan-yardimcisi-akdag-suriyeliler-icin-harcanan-toplam-maliyet-84-milyar-880-milyon-lira/99050 تاريخ زيارة الموقع: 09. 07. 2018.
14. suriyeliler-barometresi-/06/https://mmuraterdogan.files.wordpress.com/2016 yc3b6netici-c3b6zeti.pdf، تاريخ زيارة الموقع: 09. 07. 2018.
15. http://www.haberturk.com/suriyelilerin-turkiye-ekonomisine-etkisi-arastirildi-1628337-ekonomi، تاريخ زيارة الموقع: 09. 07. 2018.
16. http://www.gto.org.tr/upload/download/Faaliyet-Raporu-2017-307946.pdf، تاريخ زيارة الموقع: 09. 07. 2018.